

هداية المسترشدين

[388] هناك من ناقش في ذلك مما ذكر مضافا إلى ان عدة من تلك الايات قد وردت في مقام الاحتجاج الطاهر في عموم الحكم أو استظهار كون اللام في الآية الاولى للعهد نظرا إلى تقدم ذكر الظن أولا على وجه التنكير مرادا به الظن المتعلق بالاصول وقد تقرر عندهم كون النكرة المعادة معرفة عين الاول فتعيين اللام للعهد موهون جدا وسياق الآية كالصريح في خلافه وورودها في مقام الاحتجاج طاهر جدا في ارادة العموم كما يعرف ذلك من ملاحظة تطايرها كما إذا قلت فلان قتل مؤمنا متعمدا وان من قتل المؤمن متعمدا كان مخلدا في العذاب وفلان اعان طالما ومن اعان الظالم سلطه [] عليه إلى غير ذلك وهو طاهر والحاصل ان الطاهر عرفا عن الآية الشريفة هو ارادة الاستغراق أو الجنس الراجع إليه دون العهد والاحتجاج المذكور مبني على الطاهر وقيام الاحتمال المرجوح لا يهدم الاستدلال بالطواهر ومنها ان مفاد هذه الروايات لا تزيد على الظن فلا يجوز الاستناد إليها في المقام اما أولا فلان هذه المسألة من عمدة مسائل الاصول فلا يصح الاتكال فيها على مجرد الظن واما ثانيا فلان قضية طاهرها عدم حجية طواهرها فلو صح العمل بتلك الطواهر لم يصح العمل بها وما يستلزم وجوده عدمه فهو بباطل ويدفعهما إلى الظن الحاصل من طاهر الكتاب من الظنون التي دل القاطع على حجيتها فلا مانع من الاتكال عليها والقول بعدم جواز الاستناد إلى الظن في المسائل الاصولية ولو من الظنون المفروضة من الاغلاط كما مر الكلام فيها مرارا وقضاء طاهرها بعدم حجية طاهرها انما يمنع من الاتكال عليها لو لم يقم دليل على استثناء من طواهرها من الطاهر المذكور واما بعد قيام الدليل عليه كما هو مبني الاحتجاج المذكور فلا مانع فيه اصلا ومع الغض عن ذلك نقول ان مفاد الظنون المذكورة عدم حجية الظن فلو كان الظن حجة لم يكن حجة فليس المقصود من الاحتجاج بتلك الطواهر الاتكال على الظن الحاصل منها في عدم حجية الظن حتى يرد انه إذا لو يصح الاتكال على الظن لم يصح الاتكال على الظن في ذلك ايضا بل المقصود انه لما قضى الدليل الظني بعد حجية الظن قضى ثبوت الحجية بعدمها وما قضى وجوده بعدمه فهو باطل وقد يقال حينئذ ان المدعى حجية الظن في الفروع وما دل على عدم حجية الظن فانما هو في مسألة اصولية فلا يقضى القول بحجيتها عدمها وفيه انه يرجع الامر إلى ذلك في الفروع إذ ما له إلى الظن بعدم ثبوت الحكم الفرعي في شأننا من جهة الظن فلو كان الظن المتعلق بالفروع حجة لم يكن الظن بها حجة فتأمل ومنها ان الظن المذكور في الايات الشريفة لا يراد به العلم الراجح بل هو مرادف للتردد والشك والتخمين وضعفه طاهر إذ لا داعي لحمل الظن على ذلك مع بعده عن طاهر اللفظ في العرف واللغة والتزام التخصيص فيه لو حمل على معناه

الظاهر نظرا إلى حجية ظنون خاصة قطعاً بخلاف ما لو حمل على ذلك لا يقضي بالحمل عليه لوضوح ترجيح التخصيص مضافاً إلى لزوم التخصيص مع الحمل عليه أيضاً لجواز العمل في بعض صور الشك في الواقع كما إذا لم يفد البيئة ظناً بالواقع ولم يحصل من الاستصحاب ظن ومنها أن مفاد هذه الآيات عدم حجية الظن من حيث هو وأما إذا قام الدليل القاطع على حجيته فليس الاتكال على الظن بل على القاطع الذي دل على الأخذ بمقتضاه ومفاد هذه الآيات هو ما دل عليه العقل من عدم جواز الاتكال على مجرد الظن على حسب ما بيناه سابقاً وحينئذ فلا ترتبط بالمدعى فإن من يقول بحجية مطلق الظن إنما يقول به من جهة قيام الدليل عليه كذلك فمفاد هذه الآيات مما اتفق عليه القائلون بالظنون الخاصة والقائل بحجية مطلق الظن إلا أن القائل بحجية مطلق الظن إنما يقول به بعد إقامة الدليل عليه كذلك كالقائل بحجية الظنون الخاصة فلا دلالة في هذه الآيات على إبطال شيء من الأمور ومنها أن هذه الآيات عمومات وما دل على حجية ظن المجتهد ظن خاص قد قام الدليل القاطع على حجيته فلا بد من تخصيص تلك العمومات وفي هذين الوجهين ما سيأتي الإشارة إليه إنشاءً ^١ تعالى وهناك إرادات أخرى على خصوص بعض تلك الآيات منها ما أورد على الآية الأولى من أن المراد بالحق الثابت المعلوم فالمقصود أن المعلوم الثابت لا يترك بالمظنون إذ الظن لا يغنى عنه حتى يترك لأجله وهو حينئذ مما لا كلام فيه ولا يفيد عدم جواز التمسك بالظن مطلقاً وفيه أنه خلاف ما يستفاد من ظاهر الآية فإنه الظاهر أن المراد بالحق هو الأمر الثابت في الواقع والمراد بعدم إغناء الظن عنه عدم كونه طريقاً موصلاً كافياً في الحكم به وقد فسر به ذلك الرازي في تفسيره أو أنه يراد به العلم أي أن الظن لا يغنى من العلم شيئاً ولا يقوم مقامه وقد فسر الطبرسي به في المجمع وعلى كل من الوجهين يفيد المقصود ومنها ما قد يورد على الآية الثانية من أن الظن هناك بمقتضى ظاهر الآية على حصرهم الأمر في اتباع الظن فغاية الأمر أن يدل الآية على لزوم تحصيل العلم في بعض المسائل وعدم جواز الاقتصار على الظن في الجميع ولا كلام لأحد فيه وفيه أن الظاهر سياق الآية هو الذم على اتباع الظن مطلقاً وحملها على إرادة الحصر الحقيقي لا يخلو عن بعد بل قد يقطع بفساده على فرض حملها عليه فليس الذم وارداً على خصوص الانحصار فيه بل ظاهر السياق كون أصل الذم على اتباع الظن وإن كان انحصار الأمر فيه أشنع كما تقول في مقام الذم لا يشغل فلا إلا بالعصيان فإنه يفيد شناعة أصل العصيان كما لا يخفى ومنها ما قد يورد على الآية الثالثة من أنه لا عموم فيها حتى يشمل جميع الظنون غاية الأمر دلالتها على عدم حجية بعض الظنون أو عدم حجية الظن مطلقاً في بعض الأشياء ولا كلام فيه وأيضاً أقصى ما يستفاد من الآية عدم جواز إسناد الحكم إليه تعالى على سبيل الجزم مع حصول الظن به وأما إذا ابرز الحكم على سبيل الظن كما هو الواقع فلا دلالة فيها على المنع من العمل به ويدفع الأول أن في إطلاق كفاية في المقام سيما مع إشعاره بالغلبة بل ودلالته فيها والثاني أنه

لو جاز الافتاء على سبيل الظن جاز الحكم على وجه البت ايضا من غير تأمل لاحد فيه فإذا دلت الآية على المنع به دلت على المنع من الافتاء رأسا ومع المنع من الافتاء مطلقا لا يجوز العمل به إذ لا قائل بالفرق ومنها ما يورد على الآية الاخيرة وهو من وجوه احدها انها خطاب النبي صلى الله عليه وآله فلا يعم غيره ومن البين انه مكلف بالعمل بالوحي ولا يجوز له الاخذ بالظن نعم فيها دلالة على بطلان قول من يجوز عليه الاجتهاد وقد يجاب عنها تارة بان ما دل على وجوب التأسي قاض بجريان الحكم بالنسبة إلى امته ايضا كيف والاصل الاشتراك في التكاليف الا ان يعلم اختصاصه به ولذا حصرت خواصه في امور معينة واخرى بانه لا تأمل لاحد في شمول الحكم المذكور للامة اما لان الخطاب إليه خطاب لامته في الحقيقة حسبا هو متداول
